



الحمد لله الذي سلم ميزان العدل إلى أكْفُ ذوي الألباب، وأرسل الرسل مبشرين ومتذرين بالثواب والعقاب، وأنزل عليهم الكتب مبينة للخطأ والصواب، وجعل الشرائع كاملة لا نقص فيها ولا عاب. أحمده حمد من يعلم أنه مسبب الأسباب، وأشهد بوحديته شهادة مخلص في نيته غير مرتاب.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله، وقد سدَّلَ الكفر على وجه الإيمان الحجاب، فنسخ الظلم بنور الهدي وكشف النقاب، وبين للناس ما أنزل إليهم، وأوضح مشكلات الكتاب، وتركمهم على المحجة البيضاء، لا سُرَّبَ فيها ولا سراب.

فصلى الله عليه وعلى جميع الآل وكل الأصحاب وعلى التابعين لهم يا حسان إلى يوم الحشر والحساب.

أما بعد

سبب كتابة الموضوع

وصول عدد من الأسئلة بخصوص هذا الموضوع وهو أن نائب رئيس الدعوة السلفية الدكتور ياسر بrahamي، أجاز أن يترك المسلم الدفاع عن عرضه إذا خشي على نفسه التعرض للقتل؛ وذلك من باب تقديم حفظ النفس، بحسب رأيه. وقال: إنه يستند في فتواه على كلام الإمام العز بن عبد السلام رحمة الله في كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام، يقضي بتقديم حفظ النفس على حفظ المال، إلا أنه أنزل المسألة على العرض أيضاً معتبراً أنه مكره في هذه الحال على التضحية بالعرض.

الرد:

من باب الإنفاق لقد اطلعت على فتوى الشيخ، حتى أقف على كلامه وما استند إليه، **وهل ما ورد عنه صحيح أم لا؟** وسوف أنقل ما قاله وأقوم بالرد عليه بالأدلة الكافية الشافية.

أولاً:

يجب أن نؤصل المسألة قبل أن نشرع ونشرح ما جاء فيها من الأصول والتفرع. جاءت الشريعة الإسلامية لحفظ على المصالح الخمس للعباد وهي: (**الدين والنفس والعقل والعرض والمال**).

قال الغزالي: "ومقصود الشرع منخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وما لهم؛ فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ورفقها مصلحة.

الدليل من الكتاب:

قال تعالى: {إِنْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَإِلَوَادِينَ إِحْسَاناً وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقِ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرِبُوا الْفَوْشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْحَقَّ ذَلِكُمْ وَصَّارُوكُمْ بِهِ لَعْنَكُمْ تَعْقُلُونَ * وَلَا تَقْرِبُوا مَالَ أَيْتَمْ إِلَيْتَهِ إِنْ أَحْسَنْ حَتَّى يَبْلُغَ أَشْدَهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَإِذَا قِلْتُمْ فَاعْدُلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى} الأنعام: 151.

152.

الدليل من السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(اجتنبوا السبع الموبقات)** قالوا: يا رسول الله **وَمَا هُنَّ؟** قال: **(الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرمت الله إلا بالحق وأكل الriba وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحسنات المؤمنات الغافلات)** (رواه البخاري ومسلم

قال عبد الله قادری: "وقد سمي صلى الله عليه وسلم الاعتداء على هذه الأمور موبقاً أي مهلكاً، ولا يكون مهلكاً إلا إذا كان حفظ الأمر المعتمد عليه ضرورة من ضرورات الحياة"

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله عصابة من أصحابه: **(بایعوني على أن لا تشرکوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزدوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه)** فبایعناه على ذلك.

قال عبد الله قادری: "فقد بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه على حفظ هذه الضرورات، وهي حفظ الدين في قوله: **{أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ}**

شيئاً وحفظ النفس في قوله: **{وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ}** وحفظ النسل والنسب والعرض في قوله: **{وَلَا يَزِينَ}** وقوله: **{وَلَا يَأْتِيَنَّ يَهْتَنِّ يَقْتَرِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجَاهِنَّ}** وحفظ المال في قوله: **{وَلَا يَسْرِقُنَّ}**".

استقراء أدلة الشرع:

قال الشاطبي: "فقد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل، وعلمهها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملاءتها للشريعة بمجموع أدلة لا تنحصر في باب واحد"

ترتيب الضروريات الخمس:

قال ابن أمير الحاج: "ويقدم حفظ الدين من الضروريات على ما عداه عند المقصود الأعظم، قال تعالى: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا** **{وَالإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ}** الذاريات: 65، وغيره مقصود من أجله، وأن ثمرته أكمل الشمرات وهي نيل السعادة الأبدية في جوار رب العالمين، ثم يقدم حفظ النفس على حفظ النسب والعقل والمال لتضمنه المصالح الدينية لأنها إنما تحصل بالعبادات، وحصولها موقوف علىبقاء النفس، ثم يقدم حفظ النسب لأنه لبقاء نفس الولد إذ بتحريم الزنا لا يحصل اختلاط النسب، فينسب إلى شخص واحد فيهتم بتربته وحفظ نفسه، وإلا أهمل فتفوت نفسه لعدم قدرته على حفظها، ثم يقدم حفظ العقل على حفظ المال لفوائد النفس بفوائده حتى إن الإنسان بفوائده يلتحق بالحيوانات ويسقط عنه التكليف، ومن ثمة وجوب بتفويته ما وجب بتفويت النفس وهي الديمة الكاملة، ثم حفظ المال".

طرق المحافظة على الضروريات الخمس:

قال الشاطبي: "والحفظ لها يكون بأمرین:

أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواuderها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.

فأصول العبادات راجعة إلى حفظ الدين من جانب الوجود ك بالإيمان والنطق بالشهادتين والصلوة والزكاة والصيام والحج وما أشبه ذلك، والعادات راجعة إلى حفظ النسل والمال من جانب الوجود، وإلى حفظ النفس والعقل أيضاً لكن بواسطة العادات. والجنایات وجمعها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ترجع إلى حفظ الجميع من جانب العدم.

ثانياً:

الرد على الفتوى وما يدور حولها من شبہات

الشبہة الأولى:

الاستدلال بقصة إبراهيم عليه السلام المشهورة مع الملك الظالم على عدم وجوب الدفاع عن العرض إذا كان الإنسان يغلب على ظنه أنه سيقتل وتوخذ زوجته أو ابنته؛ لأن في هذا مفسدين.

الرد:

الاستدلال هنا باطل من عدة وجوه منها:

إن أعراض الأنبياء والرسل عليهم السلام محفوظة بحفظ الله عز وجل إكراماً لهم، فلا يمكن أن تأتي امرأة رسول بفاحشة، أو يفعل فيها الفاحشة، وهذا إجماع لا خلاف فيه.

قال تعالى: **(ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلنَّاسِ كَفَرُوا امْرَأَةٌ نُوحٌ وَامْرَأَةٌ لُوطٌ كَانَتَا تَحْتَ عَدِيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِيْنِ فَخَاتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلُوا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِيْنَ)** التحریم: 10

ذهب أهل علم التفسير وإجماع العلماء على أن المقصود (**بالخيانة**) ليس خيانة فراش وزوجية، بل هي خيانة دعوة وعبودية ثم أفعال وأقوال الأنبياء عليهم السلام الأصل بأنها وحي من عند الله عز وجل، بخلاف ما عُرف بالدليل بأنه حكم خاص، أو قول عام لا وحي فيه ولا تshireع.

قال تعالى: **(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الْخَاسِرِيْنَ)** الزمر: 56

كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم (الشورى: 3)

ال تعالى :

فلا يجوز تنزيل هذه القصة على متزلة العامة من الناس أو القياس عليها والاستدلال بها واستنباط حكم ، وعليه فالقياس هنا فاسد والاستدلال باطل.

الشبہة الثانية:

قول الشيخ بأن النقل الذي اعتمد في الإجابة المذكورة هو كلام الإمام العز بن عبد السلام في كتابه: "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" ، وهو إنما ذكر وجوب تقديم المال لحفظ النفس، ولم يتعرض لمسألة العرض، ولكن مقتضى كلامه ذلك أيضاً؛ ولكن انتبه أن هذا الأمر إنما هو في حالة واحدة، وهي العلم بقتله وأن تعتصب، وأما مع احتمال الدفع؛ فقد وجوب الدفع بلا خلاف. وهو في هذه الحالة مكره، وسقط عنه الوجوب على مقتضى كلام العز بن عبد السلام مع أن صورتك في السؤال صورة ذهنية مجردة؛ **إذ كيف يكون غرضهم اغتصابها ثم إذا قتلوه**

لِمَ يَغْتَصِبُوهَا؟

الرد:

لا أعلم كيف لشيخ مثلك يخلط في تلك المسائل، وهل يمكن أن تعتمد وتنقل كلاماً عن أحد العلماء لم يقله ولم يعتمد عليه أصلاً، ثم تقول اعتمد على كلام العز بن عبد السلام، ثم لم يتطرق أصلاً لمسألة العرض في ترتيب المصالح، بل تكلم عن تقديم المال عن النفس، ولو قدم النفس على العرض كما ادعى بأنه مقتضى كلامه، هل أصبح كلام العلماء وحي يجب أن نأخذ به، أم على طالب العلم إتباع الأدلة في المسألة والترجح عند المعارضة لاستنباط الحكم الصحيح.

دليل تقديم العرض على النفس والمال:

1- عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد". أخرجه أبو داود والنسائي والترمذى وصححه، وأحمد.

وفي رواية "من قتل دون مظلومته فهو شهيد" أحكام الجنائز

وعن أبي هريرة، قال: "جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أرأيت إن أتاني رجل يريد أحد مالي؟، قال: لا تعطيه مالك، قال: أفرأيت إن قاتلني؟، قال: فقاتلته، قال: فأت شهيد؟، قال: أفرأيت إن قتلت؟، قال: هو في النار" رواه مسلم.
وفي رواية: (إن جاء رجل يريده أحد مالي)، قال: فلا تعطيه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني، قال: أفرأيت إن قتلت؟، قال: فأت شهيد، قال: أرأيت إن قاتلته، قال: هو في النار).

الشاهد من الأحاديث:

بأن النبي صلى الله عليه وسلم بين بوجوب الدفاع عن المال ودفع الصائل، حتى لو وصل للقتال ومات المدافع عن ماله فهو شهيد، فكيف بمن يدافع عن عرضه، وهل المال في الشرع بما دلت عليه الأحاديث أعز وأغلى من العرض، حتى يترك ينتهك ويغتصب، ويهرث المؤمن حفاظاً على حياة من القتل.

إن تضحية الرجل بنفسه حفاظاً على عدم انتهاك حرمة زوجته **"مطلوب شرعاً وواجب ديني"**، وإذا قتل فهو شهيد، والقتل أشرف له من الهروب .

2- قال تعالى: **(وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ أَحَدُهُمْ فَشَهَادَتِ الْأَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ)** (النور: 6)

سبب نزولها: وهو ما رواه أبو داود عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (البينة أو حد في ظهرك) (قال: يا رسول الله، إذا رأى أحدهنا رجلاً على امرأته يتلمس البينة! فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (البينة ولا حد في ظهرك) (فقال هلال: والذي يبعثك بالحق إني لصادق، ولizin الله في أمري ما يرى ظهري من الحد ؛ فنزلت "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم" فقرأ حتى بلغ "من الصادقين الحديث بكماله. وقيل: لما نزلت الآية المتقدمة في الذين يرمون المحصنات وتناول ظاهرها الأزواج وغيرهم قال سعد بن معاذ: يا رسول الله، إن وجدت مع امرأتي رجلاً أهمله حتى آتني بأربعة! والله لأخربنے بالسيف غير مصفع عنه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أتعجبون من غيره سعد لأننا غير منه والله أغير مني).

الشاهد من سبب النزول:

هو فعل سعد بن معاذ وغيرته وتأكيد النبي صلى الله عليه وسلم بأن الغيرة مطلوبة، وأنها صفة من صفات الرب عز وجل وصفات النبي صلى الله عليه وسلم وصفات المؤمنين. وهذا في ماذا في حق امرأة زوجة رجل خانته ومارست الرنا بمحضر إرادتها، فكيف بالعفيفة التي يراد أن يغتصب عرضها أمام زوجها، **فهل يجوز أن ينجو بنفسه خوفاً ويترك عرضة ينتهك !!**

وأخيراً:

إن مثل هذه الفتوى الغير مضبوطة بضوابط الشعع، تفتح الباب على مصراعيه، لإباحة وانتهاك الحرمات وشياع الاعتصاب، وترك المغتصب دون دفعه وقتاله، مما يكون سبباً في انتشار الفاحشة في المجتمع، وأذكر بقول الله تعالى لعلك تردد عن القول بغير علم، وتحكيم الهوى في المسألة الشرعية.

قال تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشْيَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنَّهُمْ لَا تَعْلَمُونَ)** (النور: 19)

قال تعالى: **(فَمَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ الْفَتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)** آل عمران: 7

قال تعالى: **(وَأَتَلُّ عَلَيْهِمْ نَبَّأَ الَّذِي آتَيْنَا فَأَنْسَلَنَّهُمْ فَاتَّبَعُهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَلَوْ شَئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرْكَهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)**

الأعراف: 176 - 571

هذا. والله أعلى وأعلم

ولا نقول إلا حسبنا الله ونعم الوكيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كاتب المقالة : الشيخ/ محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 09/05/2014

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammfarag.com